سياسات التجارة الخارجية

2- تعريف السياسة التجارية

مجموعة التدبير والإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على حركة السلع التي تجتاز حدودها، سواء المستوردة أو المصدرة ومن بينها السلع المنتجة محليا لتحقيق أهداف معينة.

3- السياسة التجارية المثلى:

يمكن تقييم نجاح أي سياسة تجارية على أساس مساهمتها الفعلية في تحسين نفاذ السلع والخدمات المنتجة محلياً إلى الأسواق الخارجية، وعلى أساس قدرتها على التخفيف من آثار الانفتاح وتحرير التجارة والعولمة على السوق المحلية. ويمكن قياس آثار السياسة التجارية على التنمية والنمو بقياس آثارها على المتغيرات الاستدلالية، ومنها زيادة الاستثمار، واستحداث فرص العمل، وتوطين التكنولوجيا.

ثانيا: أنواع السياسات التجارية

هناك نوعين من السياسات:

1- سياسة حرية التجارة الدولية:

يرى أنصار حرية التجارة ضرورة اطلاق التبادل السلعي بين الدول دون قيود تعوقه. وبعيدا عن تدخل السلطات العامة. وتأكد هذا المبدأ على يد رواد المدرسة الكلاسيكية أمثال آدم سميث ودافيد ريكاردو. وعلى إثر فشل الدولة خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي جاء النقديين. وهي المدرسة التي كان لها الدور الرائد في التحول نحو عولم الرأسمالية. مرتكزين على مبدأ الحرية التجارية مستندين في طرحهم على النموذج الكلاسيكي. فالفكر التقليدي آمن بحرية التجارة كأساس لعمل السوق سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وهو وضع تدعمه وتؤكده الاتجاهات الليبرالية المعاصرة. كما هو مجسد في الفكر التجاري الذي تدعمه منظمة التجارة العالمية. وبرامج الاصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي.

مميزات حرية التجارة:

1- تكون فرصة جيدة للدول التي لديها سوق محلي صغير وزيادة أحجام المنتجات وكفاءتها.

2- تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات والواردات.

3- الاتفاقات التجارية تعطي فرصة أكثر في تراجع أسعار السلع والبضائع داخل الدولة ومنع الاحتكار.

4- تزيد حرية التجارة من كفاءة المنتجات وتعزيز كفاءة العنصر البشري ودخول عنصر التكنولوجيا بشكل أكثر فعالية في السلع والخدمات.

2- سياسة حماية التجارة

يقصد بسياسة حماية التجارة أو تقيدها تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الاجنبية. وقد تكون تلك السياسات التقييدية في شكل فرض ضرائب جمركية للحد من دخول سلع أجنبية حيث ترتفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد الاتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها، كما قد تأخذ الحماية شكل تقديم دعم أو إعانات إلى المنتجين المحليين لتشجيع الانتاج المحلي على المنافسة الاجنبية، كما أن هناك أساليب إدارية وتنظيمية وبيئية عديدة تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم.

ووفقا لمنظمة التجارة العالمية، فإن مجموع الإجراءات التجارية التقييدية التي نشأت منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 تستمر بالتصاعد بشكل مقلق. فمنذ ذلك العام، أضيف 2146 إجراء للحماية التجارية. ولم يلغى منها سوى 24 بالمائة، حيث يبلغ عددها نحو 1638 إجراء. وقد وصل عدد إجراءات الحماية التجارية التي وضعت موضع التنفيذ خلال الفترة الممتدة من منتصف نوفمبر 2013 لغاية منتصف اكتوبر 2014 إلى 168، بما يعني أن المتوسط الشهري لعدد إجراءات الحماية التجارية هو أعلى من أي زمن قبل أكتوبر 2008.

مميزات السياسات الحمائية:

1- تلجأ الدول لفرض قيود على الواردات لحماية صناعتها المحلية من التنافسية العالمية والتي غالبًا ما تكون ذو كفاء أقل من المنتجات الأخرى. مثلما حدث في ألمانيا عندما طلب فريدريك وضع قيود على السلع المستوردة لدعم الصناعات الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية من المنتجات الأجنبية والتي كانت وقتها المنتجات الانجليزية.

2- إجبار الدول الأجنبية على تخفيض أسعار السلع بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية للدولة.

3- تشجيع الصناعات المحلية وزيادة الطلب عليها وبالتاي يأتي في صالح العمالة الوطنية.

تحليل أدوات السياسة التجارية

يوجد نوعين أساسيين في أدوات السياسة التجارية وهما:

أولا: القيود التعريفية:

هي مكونة من الرسوم والضرائب المفروضة على الواردات وفي حالات محدودة جدا ممكن تكون هناك ضرائب على الصادرات. وهي: الضريبة الجمركية القيمية؛ الضريبة الجمركية النوعية؛ الضريبة الجمركية المركبة؛ الضريبة الجمركية التفضيلية؛ الضريبة الجمركية الاضافية. ويمكن شرحها على النحو التالي:

1- الضريبة الجمركية القيّمية

تحدد وتحسب قيمتها وفقا لقيمة السلعة المصدرة أو المستوردة، على أساس حساب نسبة مئوية من قيمة تلك الصفقة المصدرة أو المستوردة.

2- الضريبة الجمركية النوعية

يتم تحديد وحساب قيمتها وفقا لنوعية السلعة المصدرة أو المستوردة، أي يتم حسابها على أساس مبلغ معين ثابت ومحدد على كل وحدة من السلع المستوردة أو المصدرة، سواء وزنا أو كيلا أو مقياسا أو وحدة ...الخ.

3- الضريبة الجمركية المركبة

يتم تحديد وحساب قيمتها، من خلال تطبيق أحد النوعين السابقين على بعض السلع وتطبيق النوع الآخر على الاجزاء الاخرى من تلك السلع أو فرضها معا على نفس المنتج.

4- الضريبة الجمركية التفضيلية

تفرض على دولة معينة أو مجموعة من الدول بهدف اعطائها مزايا تفضيلية. وهذا في إطار تكوين منطقة تجارة حرة وهنا نستحضر المثال المتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية.

5- الضريبة الجمركية الاضافية

تلك النوع من الضرائب التي تطبق كرد فعل، لبعض الممارسات التجارية الضارة التي تتبعها الدول الاخرى في مواجهة تجارة تلك الدول الخارجية مع هذه الدول.

ثانيا: القيود غير التعريفية

هي تدابير حكومية تختلف عن التعريفات الجمركية العادية، يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي على تجارة السلع على الصعيد الدولي، من حيث تغيير الكميات المتداولة أو أسعارها، أو تغيير الكميات و الأسعار في نفس الوقت.

وهي بدورها يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أنواع:

1- القيود الكمية

تتكون القيود الكمية من مجموعة من الأنواع يمكن ايجازها كالتالي:

أ- نظام الحصص:

هو ذلك النظام الذي يتم بمقتضاه قيام الدولة بتحديد كمية الواردات التي يسمح بدخولها الى سوقها الوطنية من سلعة معينة خلال فترو زمنية محددة.

ب- تراخيص الاستيراد:

هو نظام يتم بموجبه اشتراط حصول المستوردين مسبقا على تراخيص من الجهة الوصية التي تمارس الرقابة على عمليات الاستيراد. ويتم تحديد حصة كل مستورد على أساس وارداته من السلعة في فترة زمنية ماضية. تنص اتفاقية إجراءات ترخيص استيراد*: على أن تراخيص الاستيراد يجب أن تكون بسيطة وشفافة ويمكن التنبؤ بها حتى لا تخلق الحواجز أمام التجارة.

بالنسبة للجزائر، ونظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها تم صدور مرسوم تنفيذي بتاريخ 6 ديسمبر 2015 يبين شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع.

ج- نظام الحظر:

يكون هذا النوع من السياسات من خلال تطبيق أحد الدول لسياسة منع دخول منتوجات دولة ما نتيجة مشاكل وتوتر في العلاقات السياسية. أو لا توجد اصلا علاقة دبلوماسية بينهما.

2- القيود التنظيمية:

نميز هنا بين مجموعة من الآليات من بينها:

أ- المعاهدات والاتفاقيات التجارية:

تعتبر اتفاق تبرمه دولة ما مع دولة أخرى أو مجموعة دول بهدف تنظيم العلاقات التجارية والسياسية بينهما. ومن ثمة تعطي ديناميكية للعلاقات الدولية في شقها السياسي والاقتصادي.

فحين نجد الاتفاقية التجارية تعبر عن علاقة اقتصادية تفضيلية بين بلدين وتسمى ثنائية أو مجموعة اقليمية أو متعددة الاطراف تسعى من خلالها الدول الى منح مزايا تفضيلية لبعضهم البعض في المعاملات التجارية.

ب- اتفاقية الدفع

*L'Accord sur les procédures de licences d'importation

يجد هذا النوع من الاتفاقيات مكانته عند الدول التي تعمل بنظام الرقابة على الصرف. وتفرض قيود مشددة على عمليات تحويل العملة. وهو عبارة عن آلية يتم بموجبها تنظيم قواعد تسوية الشق المالي للصفقات التجارية. وغير من العمليات المالية بناءا على الاحكام المتفق عليها بين الطرفين.

ج- العراقيل المرتبطة بالعمل الجمركي:

تكون من خلال: التعقيد في فرض الرسوم الجمركية وعدم شفافيتها؛ مشاكل التقييم الجمركي وعدم وضوحها كما أشرنا اليه سابقا؛ طول زمن الافراج ومكوث البضائع لزمن كبير في المستودعات؛ نقص التسهيلات الجمركية...الخ.

د- المعايير البيئية:

تدرس هذه المعايير الاليات المتعلقة بحماية البيئة وكذا الصحة والصحة النباتية. وتصدر المعايير البيئية في معظمها عن لجان من الخبراء الدوليين، ومن ثمة يتم اعتمادها وتكييفها وفقا لاحتياجات الدول ومصالحها وظروفها. وهي تستند إلى مبادئ علمية تهدف إلى التخفيف من الأخطار التي قد تلحق بالبيئة. وكذا الاخطار التي تلحق بالصحة والسلامة العامة. ولكن يمكن أن تؤدي المعايير البيئية إلى زيادة تكاليف الانتاج. وأن تشكل حواجز أمام التجارة خاصة بالنسبة لنفاذ سلع الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة. ويشترط من أجل نجاح هذه المعايير أن تكون واضحة وعادلة كي يتم الالتزام بها ومن ثمة تتحقق التنمية المستدامة.

3- القيود النقدية:

نميز في هذا بين ما يلي:

أ- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

تعتبر آلية من آليات السياسة النقدية المباشرة، حيث يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى ايداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي (بنك البنوك) لمدة محددة. وبما أن المستوردين في الغالب يكونوا غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي إلى رفع تكلفة الواردات.

ب- الرقابة على الصرف

مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تصدرها الدولة بغية إخضاع معاملات الأفراد والهيئات مع الخارج، للسياسة التي تراها أنها تكفل الصالح العام ويستوي في ذلك التدخل من الناحية المالية، عن

طريق تنظيم عمليات الصرف الأجنبي، التي تقوم بها البنوك أو رسم سياسة، تهدف إلى توفير نقد أجنبي عن طريق إعاقة الاستيراد أو دفع الصادرات بتأثير وسائل مصطنعة ترسمها السلطات.

يعد نظام مراقبة الصرف أحد الاليات التي يتم من خلالها كذلك تدخل السلطة النقدية في النشاط الاقتصادي ممثلة في البنك المركزي. ومن خلال هذه الالية تكون عمليات الصرف محتكرة من طرف الدولة. وهي تسعى من خلالها إلى ضبط الحركة التجارية. والنسبة للجزائر فإن مجلس النقد والقرض هو المخول قانونا بوضع المعايير التي تنظم عمليات الصرف وحركة رؤوس الأموال من الجزائر وإليها.

ج- نظام الاعانات والدعم:

تعتبر أحد الآليات التي تستعملها الدولة من خلال منح دعم في شكل نقدي مباشر للصادرات من أجل تمكينها من السوق الى الاسواق الدولية بسعر تنافسي. ومن ثمة زيادة الحصة السوقية لذلك المنتج الذي تم تصديره. وكذلك تقوم الدولة بدعم الواردات من خلال جعل معاملة خاصة لبعض الواردات الاساسية وهو في الحقيقة كيلا الممارستين لهما أثر سلبي على خزينة الدولة. سوف نقدم شرح بالتفصيل في القادم من البحث.

د- أسلوب الاغراق:

حسب الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات): يعتبر منتج ما منتج مغرق، أي أنه أدخل في تجارة بلد ما بأقل من قيمته العادية، إذا كان سعر تصدير المنتج المصدر من بلد إلى آخر أقل من السعر المماثل، في مجرى التجارة العادية، للمنتج المشابه حين يوجه للاستهلاك في البلد المصدر.

ويعود الإغراق بالرفاهية على المستهلكين في بلد المستورد في الامد القصير، كونه يتحصل على السلعة بسعر مواتي. ولكن في الأمد الطويل يكون له أثر سلبي، كون أن الشركة التي مارست هذه الظاهرة سوف تبقى وحدها في السوق وتصبح تمارس الاحتكار السوقي.

شكل رقم (1.3): أنواع و أدوات السياسة التجارية الدولية.